السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

15

الخميس 22 تشرين الأول 2015 ـ الموافق 9 محرم 1437 هـ ـ العدد 13201

AS-SAFIR Arabic political daily - October 22, 2015 N° 13201

1 «احتلال صنعاء»، الجزء الثاني من قصة الصفقة بين علي عبد الله صالح وعبد ربه منصور هادي.. وما تلى من أحداث. وبداية العام الدراسي في مصر: نوادر غير مضحكة.

2 «الريع الامني»، مثال البحرين: كيف تُختلق التهديدات وتُسوّق سعياً وراء المساعدات ونتائج الأزمة المالية في الخليج عليها. وجائزة نوبل للسلام للرباعي التونسي وعطب مشروع «المصالحة الاقتصادية».

3 لماذا لم تشارك غزة في الهبة الشعبية الفلسطينية الأخيرة؟ عرض الواقع المؤلم. وفي واحدة من المدونات مقترحات لتسيير الانتخابات النيابية في مصر. وكاريكاتير من العراق ينطبق على سائر المنطقة.

4

سمات إسرائيل المختنقة

لا نسأل إن كانت هذه انتفاضة، ولا إن كانت وتيرة العمليّات والاشتباكات والتظاهرات ستظلّ على ما هي عليه. هذه الأسئلة غير ناجعة، إذا كان الهدف تشكيل صورة اجتماعيّة وسياسيّة متكاملة لما يحدث على الأرض في فلسطين، ولا هي ناجعة لتشييد إطارٍ نظريّ سياسيّ للحالة الثوريّة القائمة. لا يُجدي السؤال عن المقاومة، لأنّها ردّ فعلٍ بتعريفها. فهي تُعرّف بموجب الفعل الذي تناقضه. لذا، فالسؤال هو إسرائيل: ما هي اللحظة التاريخيّة التي يعيشها هذا الكيان؟ ما هو شكل مجتمعه اليوم؟ كيف يُمكن توصيف ورطته؟ وما هي الاحتمالات والأدوات التي يمتلكها؟ الإجابة على هذه الأسئلة من شأنها أن تشكّل صورة متكاملة للفعل الإسرائيلي على الأرض، الذي يبني الجدران والسدود القمعيّة التي تحاصر الفلسطينيين.. وعبر الثغرات في سدّ القمع تتدفّق المقاومة: ثغرات عضويّة، وجودها من وجود الجدار، هندسته تُنتجها وتتوسّع بالمقاومة.

ما وراء الأسئلة السياسيّة

إن ترتيب الأسئلة التي يجب أن تُسأل يهدف بالأساس للتحذير من الوقوع بنقاش إشكاليّ مطروح بقوّة في هذه الأيّام حول شكل العمل الثوري الذي ينتهجه الشبّان الفلسطينيّون: عمليّات الطعن. فالنقاش الذي يبدأ بالجدوى وصورة المقاومة أمام العالم، ينتهي دائماً بجدلٍ أوسع حول العنف واللاعنف، واستهداف المدنيين مقابلَ استهداف العساكر. ما المشكلة في هذا النقاش؟ أنّه يُنعش، بغض النظر عن النوايا، الخطاب السلطوي الذي يسعى لفصل العنف عن جوهر نظام الاستعمار ومجتمعه. إنه يصف العنف كظاهرة ناتجة وليس كجوهر مُنتج. إسرائيل، كما كل نظامٍ دمويّ، تحاول أن تصف الواقع الوحشيّ الذي يُعاشُ تحتها كظاهرة منفصلة عن وجودها، وتنشر فكرةً كاذبة بأن النظام الصهيوني ومجتمع المستعمرين يمكنهم أن يتواجدوا دون وجود العنف حولهم، منهم وضدّهم. الاستعمار يصوّر لنا عنف المقاومة كخيار عقلانيّ وليس كردّ فعلٍ تلقائي. إسرائيل تقول: «الفلسطينيّون قرروا استهدافَ المدنيين»، ونحن نناقش هذا «القرار» متجاهلين أن اتخاذ القرارات يحتاج «إرادة حرّة» حُرم منها الفلسطينيّون. ما يجب أن نتذكّره أن العُنف ليس عاملاً في الحالة السياسيّة إنما هو نفسه الحالة السياسيّة بكليّتها. وعليه فنحن لا نختاره، إنما هو الذي يُسيطر على المجتمع ويعتريه.

هل يختار الفلسطيني ملامح المقاومة؟

ترتبط جذور هذا الخطاب الإسرائيلي (الذي يقع في فخّه الكثيرون عن قصد أو من دون قصد) بأسسٍ فلسفيّة مثاليّة توافقت دائماً مع النزعات اليمينيّة، الفاشيّة والاستعماريّة، وفكرتها الأساسيّة (ببالغ التبسيط) أن الوعي سابق للتجربة الماديّة. وليس من باب المصادفة أن يكون أحد أخطر «نجوم» العنصريّة في إسرائيل اليوم، الذي أسس حركة «إم ترتسو» الواسعة الانتشار والتأثير، قد اعترف في مقابلة صحافيّة بتأثّره الشديد بالفيلسوف الألمانيّ يوهان فيخته الذي غلّب الوعي على الذات. كتابات فيخته، لمن لا يعرف، هي واحدة من أبرز الأسس النظريّة للحركة النازيّة.

الفلسفة ليست موضوعنا هنا، إنما تطبيقاتها على الأرض التي تبدو بعيدة كل البعد عنها. على الأرض، تدّعي الفاشية الاستعماريّة بأن وعي المستعمَرين يسبق تجسّد الذات الفاعلة لديهم، وذلك بهدف تشبيههم بها وتقاسم مسؤوليّة الدمويّة بين الحاكم والضحيّة. الوعي السياسي يسبق الأنا المُقاومة، يقولون، وبالتالي فإن إمكانيّات اختيار شكل المقاومة هي بيد المظلوم: الفلسطيني يستطيع أن يختار إن كانت مقاومته سلميّة أو عنيفة، شعبيّة أو عسكريّة، أن يستهدف المدنيين أو لا يستهدفهم، أن يستخدم الطعن أم يكتفي بالحجارة.. وهذا وهمٌ يجب أن يتبدد. الوعي السياسي لا يمتلك الأنا السياسيّة، إنما هو يتشكّل من إمكانيّات حركتها الماديّة. شكل السدّ الذي يُحكمه الاستعمار هو الذي يحدد شكل الثغرات التي تتدفّق منها المقاومة. مجتمعنا الفلسطيني، مُجتمع المستعمَرين، هو المجتمع الطبيعي. بمعنى أن وجوده في أرضه غير مسبوق بقرارٍ سياسيّ، بينما مجتمع المستعمرين، الإسرائيليّين، هو مجتمع أُنشئ بقرارٍ سياسيّ. فكرته سبقت وجوده. هُندس السدّ ورُسم على الورق قبل أن يُبنى، أما النهر فلا. المقاومة لا تقرر ملامحها، إنما ترثها من القمع الأب.

هذا، بالطبع، لا ينفي أن يفكّر الناس بمقاومتهم وبتجاربهم وأن ينقدوها ويطوّروها، وأن يتم إنتاج منظومات اتخاذ قرار عقلانيّ داخل التنظيم السياسي المقاوِم (هذا في حال ترك الاحتلال للتنظيم السياسي وجوده). ومن ضمن هذا التطوير يكون الالتزام بأعراف الحرب وقوانينها الإنسانيّة الدوليّة، وهذا هام جداً. ولكن لا يمكن للفكر السياسي والوعي السياسي والقرار السياسي، مهما «تنوّر» أو تقدّم، أن يسبق الواقع الاجتماعي والمادّي على الأرض. المجتمع، دائماً، سيستخدم كل إمكانيّات القتال التي بقيت أمامه لكي يناضل ضد الاحتلال.

القدس: موسم الحصاد

لنأخذ القدس مثلًا: سدّت إسرائيل كلّ منافذ التسليح، ثم قمعت كل إمكانيّة لعمل الفصائل الفلسطينيّة التي نظّمت القتال بهرميّة اتخاذ قرارات عقلانيّة، ومنعت أي مظهر من مظاهر الاحتجاج الشعبي الطويل الأمد عن طريق زجّ اقتصاد القدس بهامش هامش الهامش الاقتصادي الإسرائيلي، ثم دمّرت كل إمكانيّة تجمّع مدني سياسيّ للناس على أساس انتمائهم الوطني، وأقفلت كل أبواب تغيير الواقع السياسي لدى المقدسيين (تُذكّر هنا وفاة فيصل الحسيني كمرحلة زمنيّة مفصليّة مع أوّل الانتفاضة الثانية)، وحتّى الاحتجاج الجماهيري المتفرّق، تظاهرة هنا أو اعتصام هناك، قُمعوا بقوّة شديدة جداً، والجمعيّات الثقافيّة والمؤسسات الاجتماعيّة تم استهدافها، اقتحامها وإغلاقها واعتقال القائمين عليها. في هذا الظرف، لا يُمكن بأي شكلٍ من الأشكال اعتبار شكل المقاومة خياراً، فقد دمّرت إسرائيل أي احتمالٍ لتعقيل العمل عبر تدميرها للحياة السياسيّة، وهي الآن تحصد. فإن مُهندس القمع هو نفسه مُهندس إمكانيّات المقاومة. الظرف المادّي للإنسان، الذي يمارس فيه تجربته الفعليّة، هو المحرك السابق لوعيه للنضال، لمعرفة الصحيح من غير الصحيح، وليس العكس. ووحده من لا يعيش الظرف المادّي في فلسطين، أو لا يبذل مجهوداً لفهمه وتخيّله على حقيقة تفاصيله الكارثيّة، يُمكنه أن يجادل الفلسطينيين بوسائل مقاومتهم للاحتلال. ليس لأن الفلسطيني منزّهاً، ولا لأنه لا يُخطئ ولا يُجرم، لكنّ منطقياً: لا يُمكن لفاقد الإرادة الحرّة أن يختار.

مفصل التسليح

يُقاس ثقل الحالة الثوريّة انطلاقاً من النقطة التي استطاعت فيها هذه الحالة أن تُغيّر بُنية القمع وشكله. حين تستطيع المقاومة (ردّة الفعل) أن تصدم القمع (الفعل) بحيث تغيّر مساره (بغض النظر عن الاتجاه)، يتحوّل حضورها محورياً ومؤثراً في حركة المشهد السياسي. التغيير الحاد الذي أحدثته الحالة الثوريّة في مجتمع الاستعمار ثَبُت في أوّل تصريح لقائد منطقة اشدود في الشرطة الإسرائيليّة حين دعا المواطنين (المدنيين) الإسرائيليين لحمل السلاح أينما حلّوا تحسباً لعمليّات الطعن. وانطلقت فوراً النداءات ذاتها من قبل قيادات الشرطة، وزراء الحكومة، أعضاء البرلمان ورؤساء البلديّات إسرائيلية: «كل من لديه رخصة لحمل السلاح فليحمل سلاحه». ما معنى ذلك؟ في العام 2013 سُجّل رسمياً في إسرائيل 293 ألف قطعة سلاح بيد «مواطنين»، أي بالمعدّل قطعة سلاح خاص واحدة لكل 15 يهودي/ة بالغ/ة. يجدر التنبيه أننا نتحدّث عن الأسلحة الخاصّة، أي من دون حساب سلاح مئات الآلاف من الإسرائيليين الذي يعملون في أجهزة الشرطة، مصلحة السجون، خدمات الطوارئ، الجيش والأمن الحكوميّ. هذه الأعداد المهولة من المسلّحين المنتشرين بالشوارع، إلى جانب الضوء الأخضر الذي أُعطي لهم بالإعدام الميداني لأي فلسطيني يُشتبه بأنه نفّذ عمليّة طعن، إضافةً إلى انصياع الشرطة الإسرائيليّة التام لأي مواطنٍ يهوديّ يشير بأصبعه نحو عربيّ ويقول إنه «مخرّب» فيُطلق الرصاص نحوه، مثلما قُتل الشهيد فادي علّون ومثلما أُصيبت إسراء عابد. هذه صورة الوضع في إسرائيل اليوم.

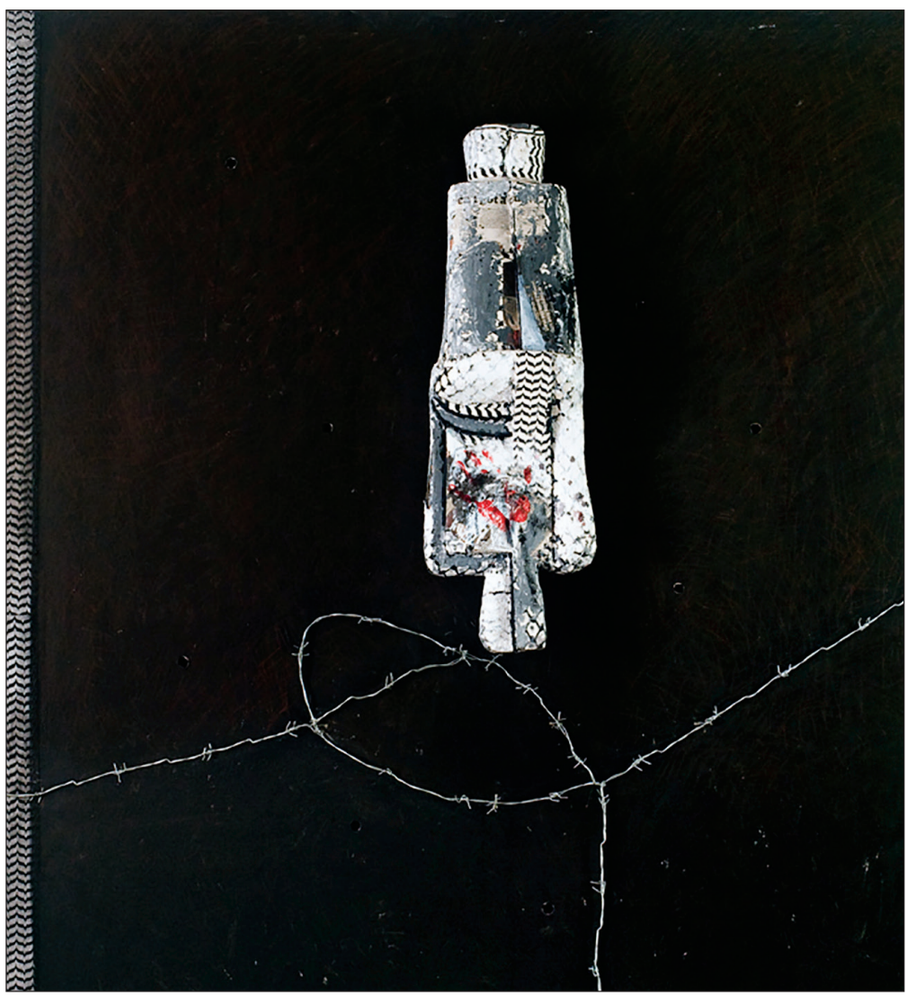

ضياء عزاوي – العراق

دلالات واقع إسرائيلي يبدو جديداً

الدلالة الأولى لهذه الحالة الهستيرية القائمة اليوم في إسرائيل تتعلّق بسؤال المدنيّة الإسرائيليّة. مجدداً: الاستعمار يسعى لفصل العنف صورياً عن جوهر نظامه ومجتمعه، لأن ما يترتب على ذلك هو تحوّل مجتمع المستعمرين إلى مجتمع مدني دون مظاهر عسكريّة، وأن يبقى العَنف بيد «سلطات الأمن» والجيش، فيُصوّر العنف ذراعاً للدولة. بيد أن العنف بالحقيقة هو الدولة بذاتها. اليوم، أجبرت المقاومة المجتمع الإسرائيلي على أن يظهرَ في الشوارع على حقيقته، حاصرت مساحة الأمان التي يعيش فيها بينما هو يقهر ويقتل ويعتدي، فخلع عن نفسه أزياءه الملوّنة وانتصب بالبزّة العسكريّة التي لم يخلعها عن نفسه يوماً. أظهر حقيقة الصحافة التي لم تكن حرّة في أي يومٍ من الأيّام، وكشف عن التماسك الأمنيّ الشديد بين شركات القطاع الخاص والدولة، وبدد الفروقات كلياً بين ممارسات الإسرائيلي في الخليل والإسرائيلي في الجليل. وحين تتبدد الفوارق بين الجيش والشرطة، وبين الشرطة والمجتمع، يتبدد الخط الفاصل بين مساحة عمل الجيش ومساحة عمل الشرطة ومساحة عمل المجتمع. فلم تعد حدود العام 1967 أكثر من معطى تافه، وهذا، للتذكير، ناجم عن هندسة القمع الإسرائيلي للقدس عبر القانون الذي «ضمّها» بعد احتلالها بحيث فصلها عن الضفّة، ولكن ترك أهلها بلا مواطَنة فعزلهم عن سياق فلسطينيي الداخل. وهو واقع أحدث الثغرة التي تسمح للمقدسيين (المعرَّفين كمقيمين دائمين بحسب القانون الإسرائيلي) الوصول إلى أي نقطة جغرافيّة في داخل أراضي 1948.

الدلالة الثانية للحالة الهستيريّة تكمن في الإلغاء العمليّ لما يُسمى بالقانون الإسرائيلي «تعليمات إطلاق النار»، وتبدد قانون الإجراء الجنائي بما يتعلّق بالفلسطينيين عبر الإعدام الميداني للفدائيين (ومن يُشتبه بأنهم فدائيون)، وبأوامر واضحة وعلنيّة من جميع مستويات القرار السياسي الإسرائيلي. هذه الحالة العامّة، التي تحوّلت إلى عُرف إسرائيلي في هذه الأيّام، تضرب في صميم التناقض الداخلي للنظام الصهيونيّ. لم تعد «الدولة اليهوديّة والديموقراطيّة» قادرة، في وجه الوضعيّة الثوريّة الجديدة، على أن تدافع عن نظامها إلا من خلال تعطيل العامل الجوهري في الأنظمة الديموقراطيّة: سلطة القانون. سُحبت قوّة العقوبة من يد القانون (رغم أنه جائر بدوره) الذي يضمن التحقيق بالشبهة، تقديم لائحة الاتهام، المحاكمة، والحق في الدفاع ومن ثَمّ العقوبة. وحوّلت، أمام العالم بأسره، قوّة العقوبة إلى سلطة «من يحمل رخصة سلاح»، أي اليهود في اسرائيل. لقد استسلمت إسرائيل للتناقض بين طابعها وجوهرها. تنازلت عن الأوّل لتحمي الثاني فانفجرت حقيقة همجيّته. اندثرت صور المواطَنة وكشف الفرد الصهيوني سيادته على القانون. ما الذي نتعلّمه عن حالتنا الثوريّة عبر هذه الدلالة الإسرائيليّة؟ أن المستهدَف المُرتعش تحت وطأة هذه الحالة الثوريّة هو النظام السياسي والاجتماعي الإسرائيلي وليست منظومة إسرائيل العسكريّة.

إسرائيل: اختناق المواطنة

إن خاصيّات القدس السياسيّة والاجتماعيّة التي أنتجتها إسرائيل، ورّطت الاحتلال بحالة ثوريّة لامركزيّة تستحيل مواجهتها دون توطيد بنيويّ للعلاقة بين النظام السياسي والأفراد في المجتمع الإسرائيليّ. بما أن الاقتراب يُقلّص المسافة بالضرورة، فإن الاقتراب بين النظام السياسي والمجتمع يقلّص مساحة حريّة المجتمع من دولته. تختنق المساحة المدنيّة في إسرائيل، وحين تنعدم المساحة المدنيّة تنعدم الحاجة لسلطة قانون تضبط المجتمع في ممارسة قوّته، تنعدم المنظومة الحقوقيّة، تعمّ العسكرة، ينتشي المجتمع بقوّته. يسود اليهودي الإسرائيلي حامل السلاح فوق القانون، فتنعدم قيمة المواطَنة وتبدّل «رخصة السلاح» بطاقة الهويّة.

مجد كيال

كاتب فلسطيني من حيفا

الغاز الطبيعي فى مصر.. فرحٌ تلاحقه انتكاسات

«إنتاج وفير قادم في الطريق ليغير وجه الحياة في مصر».. هي الجملة الأثيرة لدى كل حكومة مصرية عند زف بشرى (حقيقية أو مصطنعة) لمشروع ما، يحاول الحاكم ورجاله من خلاله أن يحجزوا لأنفسهم مكاناً في كتب التاريخ أو مكانة معنوية تقيهم الغضب الشعبي المكتوم، الذي يختمر دوماً ثم ينفجر من دون إنذار وبلحظة غير متوقعة. البشرى الأخيرة تلت إعلان شركة إيني الايطالية عن حقل ضخم للغاز الطبيعي بالمياه الإقليمية المصرية في البحر المتوسط (شرق بورسعيد)، كأحد أهم الاستكشافات فى مجال الغاز في السنوات الأخيرة، باعتباره قادراً على إحداث تغيير شامل في ملف الطاقة المصرية والتخلص من الشبح الدائم لعجز الإنتاج فى مواجهة الاستهلاك، والاطمئنان على مستقبل الاحتياطات.

إلا ان تاريخ ملف الطاقة في مصر يأبى أن يمر هذا الفرح من دون ان يلاحقه شبح عشرات الانتكاسات السابقة التي كانت محركاً رئيسياً ضد نظام مبارك في «يناير 2011». وها هو أحد أهم كبار رجال قطاع البترول طوال السنوات العشر الماضية، والمهندس المسؤول عن تحرير تعاقدات تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى الكيان الصهيوني، شريف اسماعيل، رئيساً لوزراء مصر بناء على اختيار من رئيس الجمهورية الذي كان رئيس المخابرات الحربية الأخير بعهد مبارك المخلوع.

فهل نحن بصدد اكتشاف جديد حقاً، أم هو قديم يتم الإعلان عنه الآن بعد تأخر استثماره طوال سنوات عجاف؟ هل هناك ارتباط مباشر بين تعجيل توقيع اتفاقية التنقيب بين الحكومة المصرية و «إيني» الايطالية، بشروط لمصلحة الأخيرة، والإعلان عن الاكتشاف بعد أقل من شهر على ذلك؟ إلى أي مدى تتسم بنود اتفاقية تقسيم الإنتاج بالعدالة بين الطرفين؟

هذه هي الأسئلة التي يسكنها التوجس، وقد جاءت على ألسنة خبراء في هذا المجال ـ قبل غيرهم ـ في محاولة للحصول على فرح نقي من دون شوائب.

البحث عن.. ليل وشروق

البداية من اسم ومكان الحقل المعلن عنه («شروق»)، شمال بور فؤاد. فوفق ما أعلنت عنه السلطات المصرية، هذا الحقل هو اكتشاف جديد لشركة إيني عقب توقيعها خمسة عقود جديدة مع الحكومة المصرية اول حزيران /يونيو الماضي، باستثمارات بلغت 2 مليار دولار.

على نقيض تلك الصورة جاءت المعلومات التي وثقها الخبير البترولي نائل الشافعي في فيديو تم بثه قبل أيام عبر موقع يوتيوب، فأثبت بالتواريخ الرسمية كيف بدأ الحفر بتلك المنطقة عام 2000 بناء على اتفاقية تنمية واستكشاف تم توقيعها مع شركة «شل الدولية».. التي سرعان ما أعلنت عن اكتشاف حقل مبشّر جداً باسم «ليل» عام 2001 و «شروق» عام 2003، ثم عادت لتنفي وتقول إن الاستكشاف لم يأت ثماره. يسرد الشافعي كيف خرجت جريدة الأهرام بتاريخ 18 شباط/ فبراير 2004 تحتفي بالاكتشاف الجديد وبشركة شل، وتعلن أن مصر ستكون من أكبر منتجي الغاز خلال ثلاث سنوات، وتداولت الخبر الدوريات المتخصصة مؤكدة على مستقبل الغاز الطبيعي في منطقة البحر المتوسط ..ثم لم يحدث أي تقدم على الأرض!

وهكذا ـ وفق الشافعي ـ مرت عشر سنوات ضاعت فيها فرصة استفادة مصر من خيراتها، ليتم اليوم الإعلان عن الأمر كأنه كشف جديد. وهو لا يجد تفسيراً لهذه الخسارة إلاّ باتهام الشركات العالمية بالتلاعب بالمعلومات التي لديها وبيعها في السوق السوداء للطاقة. وعاد الرجل في كلمته إلى مذكرات وزير البترول القبرصي الأسبق نيكوس تريدولاس التي حكى فيها كيف تواصلت معه شركة «شل» منذ 2001، ودعته للاستعداد لخير كبير قادم من البحر المتوسط، وأوصته بالسعي لإعادة ترسيم الحدود المائية، وهو ما حدث بالفعل عام 2004. وقد وصف الوزير القبرصي الأسبق نتائج هذه الاتفاقية بأنها فاقت توقعاته، حيث نجح في الحصول على النقاط البحرية الثماني التي طمح للسيطرة عليها، ولم يتوقع موافقة الجانب المصري عليها كاملة.

الشافعي ـ صاحب الحملة العالمية لإعادة ترسيم الحدود المائية بين مصر وقبرص وإسرائيل ـ تحدث في كلمته المصورة عن تلقيه اتصالاً من رئيس الدائرة القانونية في وزارة الخارجية المصرية عام 2004 يحدثه عن صدور أوامر عليا لوزارته بالذهاب الى مفاوضات «رسم الحدود» وتقديم التسهيلات المطلوبة. وهو ما سمح ـ وفق الحملة المناهضة ـ بالتنازل عن حقول مصرية لتذهب مباشرة إلى إسرائيل، سواء بالملكية كما في حقل «ليفاثان»، او بالإدارة لمصلحة قبرص كما هو الحال بحقل «أفروديت».

والبحث عن «حصة» شعب

لا تزال الغصة تسيطر على الكثيرين مع الإعلان عن أي اتفاقية جديدة للتنقيب، خاصة مع غياب مجلس النواب، وكذلك مع عودة الاحتفاء بشركة بريتش بتريليوم، سواء خلال فترة حكم محمد مرسي أو خلال الحكم الحالي لعبد الفتاح السيسي، حيث تم الإعلان عن مزيد من الاستثمارات مع الشركة نفسها خلال مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي. فالتابع للتاريخ القريب يدرك كيف أجازت الحكومات المصرية المتتالية تعديل اتفاقات الاستكشاف والتنقيب مع شركات البترول، مما سمح بتضخيم حصتها من الغاز الطبيعي. ففي حين كان نموذج الاتفاق المعتمد من الدولة في الثمانينيات يحدد نسبة لا تزيد عن 40 في المئة من إنتاج حقول الغاز حتى استرداد مصاريف الاستكشاف، وصل الأمر في 2010 وخلال اتفاقية تم توقيعها بين حكومة احمد نظيف وشركة بريتيش بتريليوم (BP)، إلى حصول الطرف الأخير على كامل إنتاج الغاز من دون مدى زمني، من حقول تتم تنميتها في غرب الدلتا المصرية، لتكون بذلك الاتفاقية ذات السمعة الأكثر سوءاً في ملف الطاقة المصرية.

في تقرير لها، قالت مجلة Natural Gaz المتخصصة، ان الاتفاق الجديد بين إيني والحكومة المصرية، سيسهم بشكل كبير فى ضخ روح جديدة وقوية في الاقتصاد الايطالي، باعتبار أن الحكومة الايطالية صاحبة السهم الذهبي في الشركة (بواقع 30 في المئة). وأضافت المجلة أن هذا الاكتشاف الجديد سيسمح لمصر بالاطمئنان على توفر حاجاتها الاستهلاكية في العقود القادمة من دون قلق.

وحول بنود الاتفاقية، قال التقرير: الصفقة تنص على أن يحصل المستثمر الأجنبي على مكافآت توقيع غير قابلة للاسترداد بقيمة 10 ملايين دولار، بالإضافة إلى مكافآت مصاريف الاسترداد بقيمة 50 مليون دولار لمدة 5 سنوات. وأن الطرفين اتفقا على استخدام كل المكافآت للحد من مستحقات إيني في الهيئة العامة للبترول، حيث أن لهذه الشركة كغيرها من شركات البترول العالمية العاملة في مصر، مديونيات مستحقة لدى الجانب المصري بسبب استحواذه («شراؤه») على جزء كبير من نصيب الشركات الأجنبية لسد العجز بالاستهلاك المحلي من دون سداد المقابل المالي دورياً.

من جانبه، اكتفى الطرف المصري بالإعلان عبر تصريحات شفهية على لسان المتحدث الرسمي باسم وزارة البترول، أن حصة مصر من إنتاج الحقل الجديد هى 65 في المئة، حتى الانتهاء من استرداد مصاريف الاستكشاف، يتم بعدها التقسيم بواقع 70 في المئة للجانب المصري و30 في المئة للشريك الأجنبي. هذا ومن المعروف أن تعديلات رئيسية أدخلت على اتفاقات استخراج الغاز الطبيعي في عامي 1994 و2000 سمحت للدولة بالحصول على حصة الشريك الأجنبي من الغاز الطبيعي المستخرج، وذلك للاستهلاك المحلي، مقابل 2.6 دولار ـ بحد أقصى ـ لكل مليون وحدة حرارية، بينما تشير التكهنات او التوقعات المتداولة حول الاتفاقية غير المعلنة مع شركة إيني إلى أنها حددت السعر بـ 5.8 دولارات!

وفق تقديرات محلية ودولية، فإن الكشف الجديد سيسمح بزيادة الإنتاج اليومي من الغاز الطبيعي إلى 11 مليون متر مكعب يومياً، وينتقل برصيد الاحتياطات المصرية إلى 650 تريليون متر مكعب، وهو ما يعني ـ وفق مؤسسة بلومبرغ الاقتصادية ـ تأمين احتياجات السوق المصري من الاستهلاك لعقد كامل من دون المساس بالاحتياطيات.

وهكذا يبقى الشعب المصري في الانتظار.. وتبقى تلك المخاوف جميعاً رهن الاختبار.

منى سليم

صحافية من مصر

خضر عدنان.. سلاماً

قال في المرة الماضية إنّه أضرب عن الطعام لمدة 66 يوماً لأنه يُحب الحرية، وأن فعله لا يبتغي الموت. الشاب الذي اختار ـ على الرغم من امتلاكه شهادة في الرياضيات الاقتصادية من جامعة بيرزيت ـ أن يكون خبّازاً في قريته عرّابة قرب جنين، لأن «الاستقلال المادي هو أيضاً استقلال سياسي»، يُضرب عن الطعام مجددا منذ 47 يوماً.

لا يفهم الإسرائيليون، لا يمكنهم! يفعل الرجل ويلامس الموت وقد يرحل في أي دقيقة، في الوقت الذي يحتفي بالحياة، بل وينجب منذ عامين ثلاثة أطفال توائم دفعة واحدة (لعل ذلك لأنه يعرف أن الوقت المتاح له ضيق!) فيصبح أباً لستة. كيف لا يلين؟ الشاب المولود في 1978 اعتُقل للمرة الأولى في 1997، وهو اليوم يُعتقل للمرة الحادية عشرة، ويضَرب عن الطعام للمرة الخامسة. «الأمعاء الخاوية» مجدداً، وسيلته لكسر نية الاحتلال بالسيطرة. يقول «جسدي لي»، وهذا لا يمكنكم حياله شيئاً. الاحتلال سَلَب الأرض ويتحكم بكل السياقات، يهدم البيوت كعقاب جماعي لا يوجد مثيل له في العالم، يقتل ويعدم ميدانياً، ويعتقل إدارياً وبلا محاكمات، ويسعى عبر التنكيل والاضطهاد لإهانة من يستعمِر. بلا طائل. يقول خضر: أهزمكم، فلن أخضع. لا أشرب سوى الماء الصافي، بلا مغذيات، ولا أقبل «التغذية القسرية» وسيلتكم لكسر القرار الحر للمعتقلين (انظر نص مجد كيال عن الموضوع المنشور في السفير العربي 13 آب/أغسطس 2015). في المرة السابقة، أضرب خضر عن الكلام كذلك. رفض الرد على سجّانيه وعلى المحققين. وخضع الإسرائيليون، وأطلقوه في التاريخ الذي حدده هو. وعادوا فاعتقلوه بعد يوم لأنه ذهب إلى القدس، ثم أطلقوه، ثم اعتقلوه.. إداريا طبعاً، أي اعتباطياً، وهي واحدة من بدع الاحتلال الإسرائيلي التي لا نهاية لها.

تكلم خضر في جامعة بيرزيت حين إطلاق سراحه في مرة ماضية. استذكر كيف قاتل الطلاب من كل الفصائل الاحتلال في الانتفاضة الثانية. خضر، القيادي في «الجهاد الاسلامي»، هو رفيقنا وأخونا وابننا..

وسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوت وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيّا.

نهلة الشهال

العربي السفير

تدحْرُج «العربية السعيدة» إلى الجحيم

30 بالمئة نسبة انخفاض عدد مستخدمي المواصلات العامة في القدس منذ بدء الهبة الشعبية الجارية. وتأمل شركة الحافلات الاسرائيلية «إيجيد» أن «يعود شعور الإسرائيليين بالأمان» بعد زيادة عدد الجنود في وسائل النقل والمواصلات.

قصة صفقة صالح وهادي السرية (2/2)

السيطرة على صنعاء

في الجزء الأول من هذه القصة وقائع الصفقة التي وقّعها علي عبد الله صالح وعبد ربه منصور هادي والتي كانت تفترض أن الأخير رئيس مؤقت بانتظار استلام احمد بن صالح الرئاسة، وكيف انقلب هادي على ذلك الاتفاق.

صدام الجميلي – العراق

كان علي عبد الله صالح قد بدأ فعلياً في العمل على تيسير دخول الحوثيين إلى صنعاء، وقد تقاطع ذلك أيضا مع أجندة إقليمية وغربية تمثل بعضها بالرغبة في تقليم أظافر قطر في المنطقة، ومعها كل حلفائها، بما في ذلك الإخوان المسلمون في اليمن. كان علي عبد الله صالح قد وقع في ليل 21 أيلول/ سبتمبر اتفاقية سرية مع عبد الملك الحوثي تنص على حياد القوات الموالية له تجاه الحوثيين. وكان الرئيس هادي حالما حين اعتقد أن دعم المجتمع الدولي النظري اللامحدود له كاف لإبقائه في السلطة، كما باعتقاده أن سماحه للحوثيين بالسيطرة على عمران، ولاحقا بالوصول إلى بعد كيلومتر واحد من منزله (مقر الفرقة الأولى مدرع) وإسقاطهم للفرقة، سينحصر فقط بالتخلص من حلفائه الثقيلين (الإخوان المسلمون) من دون أن يكون للحوثيين أو لصالح أجندتهم المباشرة لإطاحته.

في خضم ذلك، حصلت دول إقليمية ـ منها الإمارات العربية المتحدة ـ على وعود من أطراف ضمنها صالح، بأن الحوثيين سيصلون إلى صنعاء للسيطرة فحسب على الفرقة الأولى مدرع وجامعة الإيمان التابعة لعبد المجيد الزنداني والإخوان المسلمين، وسيخرجون بعد ذلك. أي كانت الخطة تقضي بتمكين الحوثيين ضداً من الإخوان المسلمين. وفي ليلة 21 أيلول/ سبتمبر 2014، بدأت القوات المتبقية في العاصمة صنعاء بالانهيار أمام الحوثيين، بينما استمر موقف الرئيس هادي محايداً تماماً من الحرب ومن إسقاط عاصمته، ما شكل عاملا حاسما في السقوط الهادئ لصنعاء في أيدي الحوثيين..

ومع اقتراب الحوثيين من مناطق الفرقة الأولى مدرع، تلقى الرئيس هادي مكالمة مباشرة من الملك عبد الله تلزمه بتوفير إجلاء آمن للجنرال علي محسن الأحمر. لم يخالف الرئيس هادي الأمر الملكي.

في محاولة متأخرة للانتقام من صالح، وضع مجلس الأمن الدولي، ابنه، أحمد صالح (بطلب رسمي من هادي) في قائمة العقوبات التابعة له، ضمن المعرقلين للعملية الانتقالية في اليمن. وردا على ذلك، اتخذ صالح قراراً بفصل عبد ربه منصور هادي من منصبه كأمين عام للمؤتمر الشعبي العام. وفي منتصف كانون الثاني/ يناير 2015، وضع الحوثيون وصالح خطتهم النهائية لاستكمال انقلاب 21 أيلول/ سبتمبر. واندلعت المعارك بين ما تبقى للرئيس هادي من قوات الحماية الرئاسية والحوثيين الذين، بمعية صالح، كانوا يمتلكون زمام الأمور العسكرية في العاصمة.

مع اشتداد المعارك والهجوم على منزله، استقال هادي عشية 21 كانون الثاني/ يناير، بعد مقتل 11 من أقاربه على يد الحوثيين، الذين كانوا قد حاولوا إجباره على تعيين نائب له من قبلهم.

الفرار من صنعاء

قدم الرئيس هادي استقالته بعد ساعات من استقالة الحكومة. وهو علم عبر جهاز استخباراتي خارجي بنية الحوثيين تقديمه لمحاكمة عسكرية صورية بعد تعيين نائب له. فبدأ لاحقا ابنه الأكبر ناصر (ظهر مؤخراً ضمن المستقبلين القليلين لوالده في مطار عدن حيث سبقه إليها من الرياض للإعداد لعودته السريعة) بهندسة واحدة من أعقد عمليات الفرار من العاصمة صنعاء: في وسط النهار، ومن قبضة الحوثيين القوية على العاصمة. كان ناصر هو مسؤول الحماية الامنية لوالده، والشخصية العسكرية الغامضة والقوية في الوقت نفسه. وعبر سماسرة مختلفين وعمليات منوعة تطلبت مبالغ مالية باهظة، هرّب ناصر جميع أفراد العائلة، بمن فيهم والده، إلى عدن قبل أن يتنبه الحوثيون لذلك.

ليس واضحاً تماماً بعد دور صالح في عملية هروب هادي. فبينما من المرجح أنه تفاجأ حاله حال الحوثيين بعملية الهروب الناجحة تلك، تتداول مصادر مختلفة رواية مفادها أن صالح ساعد هادي بمستوى محدود على الهروب بعدما اتفق معه على أن يغادر الحياة السياسية نهائيا في صفقة مستجدة بين الرجلين. ولكن هادي نقض العهد مجدداً بمجرد وصوله إلى عدن ودخول الاستخبارات السعودية على الخط. ترجح كفة هذه الرواية من حقيقة أن المملكة العربية السعودية لم تكن تعلم مسبقاً بفرار هادي إلى عدن.

ومن الواضح أن السعودية طوّرت على عجل خطة «عاصفة الحزم» وفعلت بتكتم شديد لم يكن يعلمه حتى هادي نفسه. في الواقع، وعلى الرغم من أن أجهزة الستلايت الغربية رصدت قبيل انطلاق عاصفة الحزم حركة نقل كثيفة للمعدات والجنود نحو الحدود اليمنية من الجهة السعودية، إلا انه وفقا لمصادر غربية مختلفة، فإن السعودية لم تُعلم حلفاءها الغربيين بموعد أول ضربة جوية على صنعاء إلا قبل ساعات قليلة جدا من حدوثها.

تسبب هروب هادي على أية حال بإرباك كبير للحوثي الذي اعتقد انه كان قد تخلص من هادي أخيراً، أو على الأقل أنه في طور التخلص منه. وكانت تفاهمات صالح ـ الحوثي قد تعدّت المرحلة الاولى لتصبح تفاهمات إقليمية بين إيران وهامش تواصل روسي. وأهم من ذلك، كان صالح وإيران قد بدآ التواصل والتنسيق مباشرة، وكانا قد وصلا الى صيغة يسيطر فيها صالح على الجيش وتكون للحوثيين المرجعية السياسية في شؤون البلاد. يفسر ذلك جزئيا غضب السعودية الجم على صالح، إلى درجة تتجاوز عداوتها للحوثيين أنفسهم. في حزيران/ يونيو المنصرم، قال الناطق الرسمي لقوات التحالف في مقابلة بالرياض إن المملكة على استعداد للتوصل إلى تفاهم مع الحوثيين، لكن شريطة تخليهم عن صالح.

كانت موسكو أيضاً، قبل فرار هادي من صنعاء (ولأسباب وحسابات إقليمية وخارجية غير مرتبطة باليمن)، قد أوعزت للحوثيين بنقض اتفاقهم مع صالح عشية استقالة هادي. اذ كان الطرفان قد اتفقا على قبول مجلس النواب لاستقالة هادي وتعيين الحوثيين رئيسا مؤقتا يوافق عليه مؤتمر صالح. وبعد إيعاز روسيا ذاك، شكل الحوثيون «اللجنة الثورية» التي لم يعترف بها حتى صالح نفسه.

لاحقاً، حاول صالح والحوثيون قتل هادي في عدن بقصف طائرات حربية موالية لهما لمقره هناك. فهما كانا يخشيان جديا أن يعلن هادي ـ كما حدث فعلا ـ تراجعه عن الاستقالة.

الهرب في الصحراء برعاية «درونز»

عند اقتحام الحوثيين لعدن، فر الرئيس هادي إلى عُمان عبر شبوة. ومع بدء رحلته في الصحراء، كان حتى حلفاؤه الأقرب، الاميركان، قد بدأوا بغسل أيديهم من قدرته على الصمود في مكانه أو الاستمرار كرئيس للبلاد، فلجأ حينها إلى أصدقائه الأقدم، البريطانيين، طالباً تدخلهم لحمايته المباشرة حتى يغادر الاراضي اليمنية. وبعد استنجاده، أرسل الأميركيون (بطلب من بريطانيا) طائرة بلا طيار لترافق موكب هادي في الجبال والصحاري. لم تكن الطائرة تحاول حماية الرجل من هجمة برية أو جوية حوثية فحسب، بل لعل المفارقة الأعجب أنها أيضا كانت تحميه من الطائرات بلا طيار الأخرى المنتشرة في سماء اليمن بتصريح وطلب منه. ففي أماكن معينة من اليمن (كبعض المناطق في شبوة وأبين)، تستخدم واشنطن سياسة قتل مباشر شهيرة تعرف بـ «السلوك المشبوه»، هي عبارة عن ضربات جوية تنفذها «درونز» أميركية تقصف لتقتل على الأرض من دون حصولها على معلومات مخابراتية، ولكن بناء على معايير مسبقة مبرمجة ومعينة، منها ان يكون الهدف تجمعا من الأشخاص، وأن يكون مسلحاً، وان يكون أفراده في سن ما بين الـ15 والـ65. وقد قتلت عمليات كهذه مدنيين كثراً، كحين استهدفت موكب عرس في كانون الاول/ ديسمبر 2013 في البيضاء لانطباق «الشروط» عليه. وموكب هادي كانت أيضا تنطبق عليه هذه «الشروط»! وهو كان في خطر شديد من قبل آلة أميركية رحّب بها ودعمها سراً وعلناً. كانت تلك الحادثة تلخيصاً مكثفاً لتغذية هادي لكل هذا العنف قبل أن يرتد عليه...

هكذا، دخلت بلاد «العربية السعيدة» فصلًا من فصول الجحيم العراقي والسوري.. وينعكس هذا مباشرة على يوميات الحرب الحالية. في النصف الاول من العام الجاري، منع الرئيس هادي طائرة للصليب الاحمر من الهبوط في صنعاء بينما هي تحمل أدوية للحروق، في محاولة منه للانتقام المباشر من الحوثيين وصالح.. ليدفع اليمنيون الأبرياء ـ كما العادة ـ ثمن الصراعات والحروب العبثية. ورغم أهمية هذا الصراع الشرس بين رجلين على مصالح مباشرة، فهو لم يكن وحده من ساعد الحوثيين على الوصول إلى السلطة، ومن قاد اليمن إلى الجحيم. لقد توازى هذا الصراع المباشر بين الطرفين مع مصالح إقليمية ودولية مختلفة. وبين مصالح هذين الرجلين، يغرق واحد من أجمل بلدان العالم ومن أكثر الشعوب طيبة في جحيم خلقه وعزز أسبابه قادته بمساعدة الإقليم والعالم.

فارع المسلمي

باحث من اليمن

فكـــرة

قتلة متنكّرون

من فلسطين تأتينا هذه الأيّام مقاطع فيديو كثيرة تُظهر استشراس قوات الاحتلال في مواجهة شعب قرّر أن الكيل قد طفح. في أحد هذه الفيديوهات يظهر عدد من المتظاهرين قرب مستوطنة بيت إيل شمال شرق رام الله، في لحظة ما يشهر عدد ممن يفترض أنّهم متظاهرون مسدّساتهم ويبدأون بتصويبها على الآخرين وضربهم، وأخيراً يقومون بمساعدة جنود الاحتلال في اعتقال ثلاثة منهم. هؤلاء لم يقرّروا في لحظة ما خيانة «إخوانهم». هؤلاء وراءهم تاريخ طويل من التدريب والإعداد السرّيّ. هم «المستعربون» الذين تتزايد مشاركتهم في القمع الآن كما تزايدت أثناء الانتفاضتين الأولى والثانية. لكنّ القصّة أقدم من هذا.

المستعربون هم إسرائيليون يتلقون تدريبات تمكّنهم من التنكّر في هيئة عرب (فلسطينيين أو غير فلسطينيين)، ثم الانخراط في المجتمعات العربية من أجل مهمات محدّدة، ليس فض التظاهرات إلاّ إحداها. وهناك اليوم وحدات عدة لهم منها وحدة «دوفدوفان» وهي إحدى فرق النخبة في الجيش الإسرائيلي، مهمتها المساعدة في تنفيذ الاعتقالات الخطيرة في البلدات العربية، وهناك وحدة «يماس» التابعة لحرس الحدود، ووحدة «ماتسادا» التي ينشط أعضاؤها في السجون وتكون مهمّتهم الاحتيال على المعتقلين لانتزاع الاعترافات، وأخيراً وحدة «جدعونيم» التابعة للشاباك والتي يتكل عليها حالياً في عمليّات القتل.

في دراسة بعنوان «المستعربون: فرق الموت الإسرائيلية» يتحدّث الباحث غسان دوعر عن تاريخ المستعربين وأدوارهم التي بدأت منذ ما قبل النكبة حين كانوا مرتبطين بمنظمة البلماخ. هذه الأدوار لم تتوقف منذ ذلك الحين، وقد امتدت لتصل إلى الدول العربية بل وإلى أوروبا وأميركا اللاتينيّة. ويبرز دوعر في دراسته دورهم في تهجير يهود العراق حيث أوفد ديفيد بن غوريون جماعات منهم إلى هناك للقيام بأعمال تخريبية بين اليهودً بعد أن رفضوا الانتقال إلى إسرائيل بدايةً، ونسبتها للاجئين الفلسطينيين.

حُلّت هذه الوحدات أكثر من مرّة ثم أعيد تشكيلها حتى استقرت على صيغتها الحاليّة، وإذا كان جنود الوحدات «النظاميّة» في الجيش الإسرائيلي يرتكبون اليوم جرائم مفزعة من قبيل محاصرة فتاة عزلاء (إسراء عبيد) وقتلها من مسافة قريبة جداً، ومحاصرة شابٍ مُصاب (أحمد مناصرة) وإسماعه أقذع الشتائم أثناء مطالبتهم له بالموت، فما بالك بوحدات غير نظاميّة تحيطها السرّيّة التامة من ناحية العدد وأماكن التدريب. أحد أعضاء واحدة من فرق الموت هذه يعترف في وثائقي للقناة العاشرة الإسرائيليّة أن 90 في المئة من عملياتهم تؤدي إلى موت الشخص المطلوب، بينما يقول آخر إنه تعلّم أنه حين يطلق النار على أحد ما لا يفعل ذلك من أجل إخافته بل الهدف دائماً هو القتل.

قوانين الحرب والقانون الدولي الإنساني تحظر استخدام هذا النوع من المقاتلين، فالزيّ الموحد عامل أساسي للتمييز بين المدنيين والمقاتلين، وهو المبدأ الأساس في كل قوانين الحرب. هذه ليست وحدات «تنتهك» قانون الحرب، إنما وجودها نفسه، المُمأسس، العلني والذي يعرفه الجميع وتعترف به إسرائيل، هو انتهاك لقوانين الحرب.

ربيع مصطفى

وقائع بداية عام دراسي جديد في مصر

.. لم تمضِ سوى ساعات قليلة على قسم وزير التعليم الجديد لليمين الدستورية حتى واجهته أول أزمة بسبب عدم إجادته للكتابة باللغة العربية، وأخطائه اللغوية والإملائية، وركاكة الأسلوب واللغة الشعبية التي يستخدمها. وقد تم اكتشاف ذلك من خلال صفحته على فيسبوك وما كتبه خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. وأمام العاصفة التي هبت (وصفت الصفحة «بصفر الوزير» تشبيها «بصفر مريم»، طالبة الثانوية العامة التي كانت أحد أسباب إطاحة الوزير السابق)، اضطرت وزارة التعليم في اليوم التالي مباشرة إلى إصدار بيان رسمي تنفي فيه وجود صفحة للوزير على فيسبوك.. بعدما تم إغلاقها في منتصف ليل أول أيام عمل الوزير، ولم يتضمن النفي ما إذا كان الوزير هو صاحب الصفحة المغلقة، أم أنها مقرصنة.. مثلًا!

القوات المسلحة تساعد

وبانتهاء الأسبوع الأول لبدء الدراسة (بعد انتهاء عيد الأضحى مباشرة) لـ19 مليون تلميذ من الابتدائي الى الثانوي، تتلاحق الأزمات. فما زالت الأبنية التعليمية في أكثر من محافظة غير مؤهلة لاستقبال التلاميذ، مما أثار أولياء الأمور واعتراضهم إلى درجة الدخول فى مشادات مع مديري المدارس، وتنظيم وقفات احتجاجية غاضبة، كما حدث في بعض مدارس الإسكندرية. بينما، وفي عدد من محافظات الدلتا، اقتحم أولياء الأمور الفصول ليحجزوا لأبنائهم مكانا مناسبا على المقاعد، حتى وصل الأمر إلى تداول صور الأهل وهم يتسلقون أسوار المدرسة، وقد أحضر البعض سلاسل وأقفالا لحجز المقعد! يضاف إلى ذلك احتجاجات عدد من أولياء الأمور على قرارات تحويل مدارسهم المجانية باللغة العربية إلى مدارس حكومية للغات أي تقابلها مصروفات ، والذي لا يعجبه فأمامه الفترة الثانية المسائية لاستقبال أطفاله، وهو ما حدث في محافظة القليوبية وأدى بأولياء الأمور إلى الهتاف قائلين «عايزنها عادية مجانية وليس لغات حكومية»، وهو مشهد تكرر في مناطق أخرى. بينما حدث العكس تماما بعدد من مدارس الجيزة والقاهرة، حيث طلب أولياء الأمور تحويل مدارسهم إلى «لغات حكومية» لاستيعاب كثرة الطلب على هذا النوع من التعليم، خاصة أن مصروفاته السنوية قليلة ولا تقارن بكلفة المدارس الخاصة لغات (القسط في مدارس اللغات الحكومية لا يتجاوز 200 دولار سنويا).

وحول مشكلة الصيانة وبناء المدارس، قال رئيس هيئة الأبنية التعليمية وهو لواء في الجيش «أن ميزانية الهيئة تصل إلى 2.6 مليار جنيه (أكثر من 300 مليون دولار) يخصص منها حوالي 110 مليون جنيه لصيانة المدارس. وطبقا للحصر الذى قام به مجلس الوزراء اتضح احتياج 26 ألف مدرسة للصيانة من إجمالي ما يقرب من 50 ألف مدرسة. وقد تم تقسيم المدارس الى مدارس تحتاج صيانة عادية وأخرى داهمة الخطورة على التلاميذ وعددها 433 مدرسة. وقام جهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة ووزارة الإنتاج الحربي بمجهود كبير للانتهاء من الصيانة. وبعض المدارس سوف يستكمل العمل بها أثناء الدراسة والأخرى سيتم العمل بها وفق جدول زمني بالاتفاق مع مديريات التربية والتعليم بالمحافظات». وأضاف: «أنه توجد خطة للتوسع في إنشاء مدارس اللغات الحكومية، خاصة في المدن الجديدة حيث يشتد الطلب عليها، وقوائم الانتظار تجاوزت 300 في المئة، وهو ما أدى لاتخاذ قرار برفع الكثافة في فصول الجيزة لتتجاوز 50 طالبا في الفصل.

العنف

لم تكن مشاكل الصيانة هي الأزمة الوحيدة التي نقلت أخبار التعليم إلى صفحات الحوادث والصفحات الأولى بالصحف والبرامج التلفزيونية، بل شهدت البدايات حالات للتسمم الغذائي بالبحيرة، ولكن الأخطر، وعلى صعيد آخر، حوادث العنف التي وقعت ضد المدرسين، حيث اقتحم أولياء أمور بالجيزة فصول مدرسة وأهانوا المعلمة، بل تم سحلها وتجريدها من ملابسها، وضرب عدد من زملائها الذين هبوا للدفاع عنها، وكان ذنبها وتهمتها أنها منعتهم من دخول أحد فصول المدرسة. وفي المقابل، اكتفت وزارة التعليم بالتحقيق ونقل الطلاب الذين ارتكب أولياء أمورهم الفعل، واكتفت وكيلة مديرية الجيزة (المعروفة بـ «سيدة حرق الكتب») بزيارة المعلمة بعد عودتها للعمل.. ولم يتقدموا بشكوى قضائية، بينما أصدرت النيابة قرارا بحبس المعتدين. وهو ما تم أيضا ضد مسلحين اقتحموا مدرسة حكومية بأسيوط فى صعيد مصر.

وفى الأسبوع نفسه، شهدت محافظة الغربية شجاراً عنيفاً بين طلاب أحدى المدارس الثانوية حول استلام الكتب المدرسية الجديدة استخدمت فيه الأسلحة البيضاء وأدى إلى مقتل طالب بالمدرسة، بجانب تكرار حوادث التحرش والاغتصاب بالمدارس.

قواعد جديدة؟

في المقابل، أصدرت وزارة التعليم قواعد جديدة أطلق عليها «لائحة النظام والانضباط» لضبط العملية التعليمية داخل المدارس، وخاصة الحضور والغياب، في الوقت نفسه الذي تحفظ فيه الطلاب على اللائحة خاصة لجهة درجات الحضور والسلوك، حيث نظم طلاب الثانوية العامة وقفة احتجاجية اعتراضا فيها على القرار الوزاري بإضافة عشر درجات على مجموع الثانوية العامة تقررها المدرسة، وهو القرار الذي يطبق لأول مرة في تاريخ شهادة البكالوريا التي تعتمد درجاتها فقط على الامتحانات العامة التحريرية. وتختص الدرجات العشر بالحضور إلى المدرسة والسلوك. وجاء القرار الوزاري الذي دشنه الوزير السابق ردا على ظاهرة «مدارس لا يدخلها أحد» بمرحلة الثانوي، وقد رفض الوزير الجديد إلغاء القرار، وهو يدقق في حضور الأساتذة أيضاً حتى أنه أحال 75 معلما للتحقيق في يوم واحد، حسبما جاء في بيانه الأول بخصوص انجازاته خلال أسبوعين.

ما حدث من ظواهر خلال الأيام الأولى من عام دراسي لم يبدأ بعد، أدى إلى قلق الخبراء والتربويين مما آل إليه التعليم الحكومي المجاني، خاصة أن كل الاضطرابات تحدث في مدارس الفقراء والتعليم الحكومي، بينما لم يتم رصد شكاوى ومخالفات من التعليم الخاص، إلا الشكاوى من ارتفاع المصروفات ومستلزمات المدارس، وهو ما حذرت منه الرئيسة السابقة لمركز البحوث التربوية بقولها «كيف سيحترم الطلاب معلمتهم وهم قد شاهدوا مشهد سحلها ونزع ملابسها، وكيف سوف نقنع التلاميذ بجدوى المدرسة والتعليم واحترام هيبة المعلم ... لا بد من إجراءات صارمة ضد من أهان المدرسة والمعلم لأن نتائج ما يحدث في مدارس الفقراء تحديدا أخطر بكثير من العمليات الإرهابية؛ فآثار العملية الإرهابية محدودة في المكان الذي تحدث فيه، ولكن خطر الإهمال والتسيب والعنف في المدارس يؤثر في أجيال بأكملها وكأنها وقائع موت معلن، مما يجعلنا ندق ناقوس الخطر من انهيار تام للعملية التعليمية، بعد أن بدأ ولي الأمر يأخذ حقه بيده، وهو انعكاس لفقدان الثقة بين أولياء الأمور وبين منظومة التعليم الرسمي الحكومي ويأس من الخدمة التعليمية التي تقدم لأبنائهم».

إيمان رسلان

صحافية من مصر مختصة بالتعليم

العربي السفير

قضية

264 ألف طن مكعّب من السمك حصلت عليها سفن أجنبية من 21 دولة تمارس الصيد بطرق غير قانونية في الصومال في عامي 2013 و2014، فيما حصل الصيادون المحليون على 80 ألف طن مكعب، ما يعني أنّ أرباح تلك السفن فاقت أرباح الصوماليين في هذين العامين بـ500 مليون دولار، وهذا ما قد يكون سببا في عودة القرصنة حسب منظمة Secure Fishieries.

«الريع الأمني»: مثال البحرين

تتأثر البحرين أكثر من غيرها من بلدان الخليج العربي من انخفاض سعر النفط الخام. فبسبب قلة إنتاجها النفطي وضعف صناديقها السيادية والسوء المزمن في إدارة اقتصادها وهدر مواردها المحدودة، تكرّس اعتماد اقتصادها على المعونات والاستثمارات الخليجية. هذه التبعية المركّبة تجعل البحرين أول من يعاني من انكماش واردات بلدان المنطقة الأخرى واضطرارها لتخفيض ما تقدمه لها من معونات أو استثمارات.

تواجه العائلة الحاكمة في البحرين وضعاً لم تعْهده في السابق. فقد انكمشت القدرات المالية للسعودية والدول الخليجية الأخرى بسبب تقلبات أسواق النفط وتصاعد الإنفاق العسكري على استيراد الأسلحة، علاوة على ما تستنزفه حرب اليمن وتمويل نزاعات أخرى في المنطقة. لهذا تتجه البحرين إلى الأسواق المالية للحصول على قروض جديدة. فقبل أشهر حصلت الحكومة على مصادقة البرلمان على رفع سقف الدَيْن العام من 13 مليار دولار إلى أكثر من 18 مليارا ونصف مليار دولار، ما يعني أن نسبة الدَيْن العام سترتفع من 46 في المئة من قيمة الناتج الإجمالي المحلي في نهاية 2014، إلى 70 في المئة في العام المقبل.

وعلاوة على القروض الداخلية والخارجية، فقد لا تجد العائلة الحاكمة مفراً من السعي لإدامة ما يمكن تسميته بـ «الريع الأمني»، أي الدعم المالي واللوجستي الذي تقدمه بقية العوائل الحاكمة لها، والذي سهّل في السابق امتصاص أعباء الأزمات الاقتصادية. وللحصول على الريع الأمني اهتم المسؤولون البحرينيون طيلة العقود الماضية بإبراز بلادهم كـ «خط أمامي» في مواجهة عدو مشترك «يحوك المؤامرات ويجند الإرهابيين ويحرّك المعارضة الداخلية فيها» (أعطيت إيران منذ سقوط الشاه هذا الدور بدلًا من الحركات القومية والتنظيمات الشيوعية). وفي هذا الصدد، قد تجد العائلة الحاكمة في البحرين أنها في حاجة إلى أكثر من الكشف عن مخبأ آخر لأسلحة ومتفجرات كما ظلت تفعل منذ 1971.

أزمة بلا مخرج

في يومين متتاليين، أصدرت السلطات البحرينية أربعة قرارات متفرقة، ولكنها معاً تضيء جوانب عدة من الوضع السياسي الراهن وتشير إلى احتمالات التغيير فيه. ففي 30 أيلول/سبتمبر، نشرت وسائل الإعلام البحرينية قرارين رسميين، أولهما يعلن عن تعديل وزاري طفيف احتفظ فيه رئيس الوزراء (عم الملك) بمنصبه على رأس الجهاز التنفيذي (وهو منصب يتولاه منذ 1968)، كما حافظ نواب رئيس الوزراء الخمسة ووزراء الوزارات السيادية على مناصبهم. وتضمن القرار الثاني الإعلان عن الكشف عن مخبأ للمتفجرات تحت الأرض في أحد المنازل، وعن ضبط موقع آخر في القرية نفسها يستخدم كورشة لتصنيع القنابل. وفي مطلع الشهر الجاري، نشرت وسائل الإعلام قرارين حكوميين آخرين، أعلن أولهما طرد القائم بأعمال السفارة الإيرانية لدى البحرين وسحب سفير البحرين لدى طهران. وفصّل البيان سلسلة أسباب للقرار من بينها «استمرار التدخل الإيراني في شؤون البحرين». أما القرار الثاني فتعلق بالبدء في إجراءات «رفع الدعم الحكومي للحوم»، أي تنفيذ قرارات سابقة تأجلت في الأشهر الماضية بسبب الخشية من ردود الأفعال الشعبية.

من حكومة مصغّرة إلى تعديل وزاري طفيف

حسم إعلان التعديل الحكومي جدلًا علنياً محتدماً شغل الساحة السياسية والإعلامية طيلة الفترة التي تلت إعلان الملك في منتصف أيلول/سبتمبر الماضي عن نيته «تشكيل حكومة مصغرة يتولى إدارتها ولي العهد بهدف التعاطي مع تطورات الأوضاع المالية بسبب تقلبات أسعار النفط». الجدل أبرز وجود اتفاق عام على ضرورة «الحكومة المصغرة» لتقليص الهدر الحكومي، إذ لا تحتاج دولة صغيرة كالبحرين لمجلس وزراء يضم 23 وزيراً منهم 5 نواب لرئيسه، بالإضافة إلى ما يقارب الستين مستشاراً بمنصب وزير.

صوّر أنصار الملك «الحكومة المصغرة» كالدواء الشافي من كل العلل. فهي من جهة ستكون أداة لتفادي الآثار الداهمة لانخفاض سعر النفط على الوضع الاقتصادي في البلاد، ومن جهة أخرى ستكون بداية «لوقف الهدر وغيره من العوامل التي تؤخر مشروع الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في البحرين».

ما لم يتعرض له الجدل العلني هو الخلاف المزمن بين الملك وعمّه رئيس الوزراء، وكذلك بين أنصارهما في العائلة الحاكمة. الخلافُ لا يتعلق بشكليات الحكم ورمزياته بل على مَن منهما يضع تفاصيل السياسة الاقتصادية ومَن منهما يتحكم بتوزيع موارد البلاد الاقتصادية، بما فيها المساعدات المالية التي تقدمها الإمارات والسعودية والكويت إلى البحرين. بفشل ملك البحرين في تشكيل حكومة مصغرة يديرها ولي عهده، تفشل محاولة أخرى من بين محاولاته الدورية التي بدأها منذ توليه الحكم في 1999 للالتفاف على عمّه وتقليص سلطاته.

مخبأ أسلحة و..

لا تشكل إعلانات أجهزة الأمن عن اكتشاف مخابئ أسلحة أو إحباطها محاولات تهريبها مفاجأة لمتابعي الوضع في البلاد. فلقد تكررت هذه الإعلانات دورياً طيلة أكثر من أربعة عقود، منذ استقلال البلاد في 1971. وتتزامن هذه الإعلانات عادة مع كل حراك احتجاجي لقوى معارضة أو كلما احتدمت الخلافات الداخلية بين أطراف متنافسة في العائلة الحاكمة نفسها. تغيرت خلال العقود الماضية صيغتها وتفاصيل الأسلحة المخبأة أو المهربة. وفي السنوات العشر الأخيرة، لم يخلُ أيٌ من بيانات وزارة الداخلية من الكلمات التي أصبحت لازمة لاسترعاء اهتمام الإعلام الخارجي من قبيل: «جماعات إرهابية»، «عبوات مصنعة محلياً»، علاوة على الإشارات المباشرة إلى دور إيران.

بسبب غياب أيّة إمكانية للتحقق عبر جهة مستقلة من مدى صحتها، ينقسم موقف البحرينيين من بيانات وزارة الداخلية، فيصدقها أغلب الموالين ويشكك فيها أغلب المعارضين.

محمد الشمري ـ العراق

إلغاء دعم اللحوم

بعد أشهر من الأخذ والرد وتأجيل التنفيذ، أعلنت السلطة إلغاء الدعم الحكومي للحوم بهدف تقليص الإنفاق لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع إيرادات الميزانية. تشير التوقعات الرسمية إلى أن قرار إلغاء الدعم سيوفر في ميزانية الدولة ما بين 58 و77 مليون دولار في السنة الأولى. يضاف إلى ذلك ما ستوفره قرارات أخرى متوقعة بإلغاء الدعم عن خدمات ومواد استهلاكية، بما فيها الوقود والكهرباء. إلا أن مجموع كل ذلك لن يحد من استمرار ارتفاع العجز في الميزانية الذي يُتوقع وصوله إلى أكثر من أربعة مليارات دولار في العام المقبل.

حاولت السلطات البحرينية، عبر إعلامها الرسمي، تسويق رفع الدعم باعتباره قراراً وطنياً يحافظ على موارد البلاد لأنه سيؤدي إلى عدم استفادة المقيمين الأجانب من أموال الدعم. وللوصول إلى ذلك، سيحصل المواطنون على تعويضات مالية عليهم التقدم بطلب من أجلها (يحصل رب الأسرة الرجل على ما يعادل 13 دولارا شهريا وتحصل كل واحدة من زوجاته وأولاده وبناته البالغين على 9 دولارات شهرياً، وأقل من ذلك للأطفال الصغار). نتج من قرار إلغاء الدعم ارتفاع سعر اللحوم الحمراء إلى أكثر من ثلاثة أضعاف سعرها السابق، وهو ما يفوق القدرة الشرائية لأغلب الناس الذين امتنعوا عن شرائها، ما أدى إلى إيقاف العمل في أسواق بيع اللحوم. وكعادتها، لجأت السلطات إلى توجيه الاتهامات إلى المشككين بنياتها وبأهداف إجراءاتها، واعتبار المقاطعة الاستهلاكية جزءا من نشاط مشبوه.

إحدى النتائج غير المتوقعة لإلغاءً الدعم هي أنّه، لأول مرة منذ انتفاضة دوار اللؤلؤة في شباط/فبراير 2011، أُصيب جميع المواطنين بهمٍّ مشترك يمكنهم التضامن على أساسه. إلا أن هذا لا يعني إزالة الجدار العازل الذي بنته العائلة الحاكمة بين مؤيديها من جهة ومعارضيها من الجهة الأخرى. فما زال الطريق طويلًا وما زالت القوى السياسية القادرة على إزالته بعيدة عن محاولة التصدي لتلك المهمة.

طرد القائم بأعمال السفير الإيراني

توقيت إعلان الكشف عن مخبأ الأسلحة وورشة القنابل المحلية الصنع جاء قبل ساعات من مشاركة وزير خارجية البحرين في اجتماع لوزير الخارجية الأميركي جون كيري مع وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون الخليجي في نيويورك. كرّر الوزير في ذلك الاجتماع، وفي خطابه باسم البحرين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتهم إيران بالوقوف وراء الحركة الاحتجاجية في البحرين. واستند إلى بيانات حكومته ليساوي بين مسيرات المعارضين السلمية في شوارع البحرين والعمليات التي تقوم بها المنظمات الإرهابية في بقية بلدان المنطقة. تزامن ذلك مع تركيز الإعلام الرسمي على حشد الرأي العام المحلي لتأييد «شجاعة» حكومة البحرين وقرارها بالوقوف، رغم صغرها، بوجه إيران. وانشغل أعضاء المجلسين النيابي والشورى، وخطباء الجمعة وقادة الجمعيات السياسية الموالية، بالترويج لقرار الحكومة وطالبوا «بموقف خليجي موحد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران». إلا أن تلك المطالبات، بالإضافة إلى جهود وزير خارجية البحرين وغيره من المسؤولين في إقناع بقية الدول الخليجية بسحب سفرائها لدى طهران.. لم تؤدِ إلى أكثر من بيانات التضامن.

عبد الهادي خلف

أستاذ علم الاجتماع السياسي
في جامعة لوند ـ السويد، من البحرين

تونس: الفوز بنوبل لا يكفي لإخفاء الصراع

مع حلول السنة السياسية الجديدة في تونس، فرض نفسه مشروع قانون «المصالحة الاقتصادية» الذي اقترحه رئيس الدولة وصادقت عليه الحكومة في شهر تموز/يوليو كأحد العناوين المركزية للصراع السياسي الدائر في البلاد والذي تبدو جائزة نوبل للسلام عاجزة عن التخفيف من وطأته، هي التي أرادت الاحتفاء «بالنموذج التونسي» للتطبيع مع الإسلام السياسي الراضخ لشروط المصالحة السياسية.

ما الذي يظهره المشروع؟

مشروع القانون هذا نص على تشكيل لجنة مصالحة مكونة في سوادها الأعظم من ممثلين عن الحكومة لبت قضايا الفساد ونهب المال العام نهائيا المتعلقة بموظفي الدولة وأعوانها مع إقرار العفو عمن لم يتحصلوا على منفعة شخصية، وإيقاف جميع الملاحقات أو المحاكمات أو تنفيذ العقوبات في حق الآخرين عند تقديمهم لمطلب صلح أمام اللجنة والتزامهم بإرجاع الأموال المنهوبة للدولة. المشروع كما اعتبره معارضوه ينتزع من السلطة القضائية أحقية النظر في قضايا الفساد المتعلقة بالنظام السابق، ويعهد بها إلى هيئة سياسية محصنة من أي طعن قضائي ويبتر في الآن نفسه منظومة العدالة الانتقالية كما أقرها المجلس التأسيسي، إذ ينزع عنها صلاحية التقصي والمحاسبة في المجالين الاقتصادي والمالي.

بقطع النظر عن مآلات هذا المشروع والصيغة الملطفة التي ستفرزها التوافقات التي يجري العمل عليها بجهد حثيث، فإنّ الاصطفافات التي أحدثها والصراعات التي أججها داخل السلطة وخارجها تسلط بعض الضوء على السيرورات التي تطبع ليس فقط إعادة ترتيب الحكم في تونس بعد أربع سنوات على إطاحة بن علي، بل وأيضا على المشهد السياسي المعارض لها وموازين القوى التي تحكمها.

السلطة أو التسوية العرجاء

لم يكن مشروع قانون «المصالحة الاقتصادية» مفاجئاً بالطبع، من حيث هو الرديف الطبيعي للمصالحة السياسية التي أشرف على رعايتها منذ 2013 الرباعي الفائز بجائزة نوبل للسلام، وهي تكرست في أعقاب انتخابات 2014 مع فوز الباجي قائد السبسي برئاسة الدولة وتشكيل ائتلاف حكومي عماده حزب «نداء تونس» الحائز على الأغلبية البرلمانية، وحزب النهضة الإسلامي الذي حصل على بعض الحقائب الوزارية في الحكومة. فرئيس الجمهورية لم يخفِ منذ حملته الانتخابية حرصه على «طي صفحة الماضي»، وحزب نداء تونس هو في جزء منه نتاج لإعادة تموقع بعض الحرس القديم. أمّا حزب النهضة فقد تبنى في ما يشبه المقايضة، المصالحة مع «عدو الأمس» مقابل الشراكة في السلطة. غير أن اقتراح هذا المشروع من قبل رئيس الدولة دون تنظيم أية استشارة حوله، والترحيب الذي لاقاه من قبل القيادات التاريخية في النهضة، علاوة على الكيفية التي تم تسويقه بها ــ على أن هدفه هو النهوض بالاقتصاد واستعادة أموال منهوبة لضخها في المناطق الفقيرة والمهمّشة من أجل تنميتها ــ أكدت ثلاث ميزات تطبع السلطة الجديدة المنبثقة عن انتخابات 2014.

أولى هذه الميزات هي محاولة استعارتها للنمط القديم للحكم من حيث إحياء ومسرحة نسخة جديدة من الصورة النمطية «للزعيم الأبوي» في شكلها البورقيبي تعتمد على رئيس الجمهورية كمصدر أوّل في استراتيجيات شرعنة أدائها، عبر توكيله بالمبادرة إلى حسم القضايا النزاعية، على خلفيّة تقمصه لدور الحكم الواقف على المسافة نفسها من كل الطبقات الاجتماعية، كما بدا في غمار دفاعه عن مشروع قانون المصالحة: يأخذ من فاسدي الأمس ليوزع على المحرومين، سهراً منه على «الوحدة الوطنية» للبلاد. وتكتسي وظيفة رئيس الجمهورية هذه أهمية حيوية للسلطة اليوم في إدارتها للنزاعات الاجتماعية، باعتبار عجز الحزب الأغلبي عن توفير سند اجتماعي مستقر لها، وإخفاقه في تفعيل آليات جديدة لحشد الولاء الشعبي من خارج دائرة محاولات استعادة شبكات المحسوبية القديمة التي كانت السند البنيوي لحزب «التجمع الدستوري» والتي انشطرت منذ قرار حله بفعل الوقع المزدوج للحراك الثوري والصراعات التي تشق حزب نداء تونس. وهنا أيضا يكمن دور رئيس الجمهورية، فهو وان أعلن طبقا لمقتضيات الدستور عن استقالته من هذا الحزب الذي أسسه سنة 2012 على خلفية اعتلائه لوظيفته الجديدة «كرئيس لكل التونسيين»، فهو كان ولا يزال الضامن الأكبر لوحدته والمرجعية التي لا غنى عنها لكل الزعامات الجهويّة الباحثة عن النفوذ المحلي وتلك المركزية الراغبة في لعب دور على رأس الدولة.

ثانية هذه الميزات هي حال اهتزاز مقومات التأطير الاجتماعي لدى الحزب الأغلبي، والانشطار الذي عرفته الدولة العميقة إبّان هروب بن علي دون القدرة على امتصاص الحراك الاحتجاجي، سواء عبر انتهاج القمع المنهجي أو بإرساء عقد اجتماعي جديد يؤسس لشيء من الاستقرار السياسي، مما جعل من إشراك النهضة في الحكم خيارا لا مفر منه، وإن لم يحظ بمساندة بعض الدوائر الاستئصالية التي كانت سندا قويا لاستبداد النظام السابق. هذه الشراكة، بالرغم من ضعفها، تؤكد على منعرج هام يطبع الفصيل الهيمن في الإسلام السياسي في تونس، وقد سمحت به براغماتية استندت إلى اعتبار أن لا مصلحة تعلو فوق مصلحة حماية التنظيم من السيناريو المصري، وذلك بعد تصاعد الحراك ضده في صيف 2013 ثم هزيمته في انتخابات 2014. ونعني بالمُنعرَج خروجه من دائرة الفعل السياسي المعارض الذي حكم أداءه ونمط تعبئته لقواعده منذ ظهوره في أواخر السبعينيات إلى الانخراط في دائرة التسويات والمشاركة في إنتاج نخب حاكمة، مع ما يرافق ذلك من ازدياد قدر المصالح التي تربط كوادره العليا بعالم المال والنافذين فيه وترهّل قاعدته الشعبية.

مع ذلك، يبدو جليا أن مشاركة النهضة في الحكم لم تضمن بعد استقرار السلطة على صيغة نهائية تعضد التسوية التي استندت إليها وتقطع مع التجاذبات الداخلية والخارجية التي تواجهها.

فهي من جهة وإن وفرت حتى الآن بيعة أو صمت ناخبي وقواعد النهضة على سياسات الحكومة، ولم تمس في المحصلة التماسك التنظيمي للحزب، ضامنة بذلك دفاع قادته عن تطليق نهج محاسبة وتصفية جزء غير هيّن من إرث النظام السابق، فإنها ما زالت تثير قلق وانتقادات بعض الكوادر الوسطى وشباب الحزب كما تبين من خلال مداولات بعض اجتماعاته واستقرار موقفه على الدفاع عن تعديل مشروع «قانون المصالحة الاقتصادية» بعد أن كان زعيمه راشد الغنوشي قد سارع لتبنيه.

ومن الجهة الأخرى، فإنّ هذه الشراكة لم تنل استحسان كل مكونات ما اصطلح على تسميته بالقطب «الحداثي» التي ما زالت بعض أطرافه تخوض صراعا متفاوت القوة في حلبات عديدة، منها السياسي والإعلامي وبعضها ظاهر، وبعضها من داخل السلطة وبعضها الآخر من خارجها من أجل إقصاء النهضة أو حتى تجريمه.

«مانيش مسامح»

مباشرة بعد تبنيه من قبل الحكومة، بدا لوهلة أنّ مشروع «المصالحة الاقتصادية» لن يلقى أي معارضة ذات معنى، تعيق تبنيه من قبل البرلمان الذي يحظى فيه نداء تونس والنهضة بالأغلبية المريحة بحيث يمكن إقراره. غير أنّ الحراك الرافض له سرعان ما شهد نسقا تصاعديا أفضى إلى اصطفاف معظم مكونات المجتمع المدني والسياسي الخارج عن الائتلاف الحكومي ضده. هذه المفاجأة التي كان لمجموعة «مانيش مسامح» الشبابية والتي تعرف نفسها بأنها «حراك مواطني مجتمعي مستقل يجمع كل الرافضين لقانون تبرئة الفاسدين» ويسعى الى «كشف الحقيقة وحفظ الذاكرة والمساءلة والمحاسبة وجبر الضرر ورد الاعتبار وإصلاح المؤسسات»، بادرت منذ شهر آب، أغسطس إلى تنظيم احتجاجات عديدة في مناطق مختلفة من تونس تنوعت فيها أشكال الحراك الذي لم تثنه التدخلات الأمنية ولا التعتيم الإعلامي، مشكّلة بذلك مجموعة ضغط حقيقية على اليسار التقليدي والأحزاب غير الممثلة في البرلمان للانخراط معها في مسيرة اختلفت فيها الرايات لكن توحد فيها اليوم والمكان. لم تستنفر المسيرة أعدادا كبيرة من المشاركين لكنها نجحت في دفع السلطة إلى الإقرار مكرهة بضرورة تعديل نسختها من مشروع «قانون المصالحة الاقتصادية».

«مانيش مسامح» ليست بالظاهرة اللافتة من منطلق عددي بل تكمن أهميتها تحديدا في تأثيرها السياسي من حيث أنها تكشف عن تشكل فاعل جمعي من خارج الفضاء المؤسس يستند إلى جيل سياسي جديد خاض منذ الثورة معارك مشتركة ومتعاقبة عديدة على قاعدة مزدوجة: مناهضة عودة سطوة السياسات الأمنية والمطالبة بالمواطنة الاجتماعية، وفي قطيعة مع ثقافة اليسار التقليدي الاستئصالية أو السلطوية. هذا الجيل الذي بدأ بالبروز منذ سنة 2005 في خضم الحراك الذي استنهضه إضراب جوع المعارضين لنظام بن علي وقتها ثم تسيس في أتون حرب الـ 33 يوما الإسرائيلية في صيف 2006 على المقاومة في لبنان، فخاض بعضه تجارب تنظيمية قصيرة مع التجمع الديموقراطي التقدمي أو فصائل يسارية، انخرط بعدها في الحراك المساند لاحتجاجات الحوض المنجمي في 2008، ثم في الحراك الثوري في كانون الأول/ديسمبر 2010 ومطلع 2011.. هو مجموعات ووجوه من شابات وشبان غير موحدين في إطار تنظيمي مستقر لكنهم نشطاء راكموا تجربة الحراك الاحتجاجي اللصيق بهموم جيلهم الذي انتفض مهمشوه منذ أربع سنوات خلت.

مشروع «قانون المصالحة الاقتصادية» والصراع الدائر حوله يؤكدان كلاهما ان تونس ما زالت لم تحسم بعد «انتقالها»، وان مستقبلها يبقى مفتوحا على احتمالات عديدة لن تكون فيها الكلمة فقط للقوى الباحثة عن تحسين شروط التسوية.

ألفة المؤلوم

باحثة من تونس

دردشة عائلية بلا طائل

جلست أمام «طانط»، أخبرتها أنني أريد الزواج بابنتها، سألتني ماذا أملك وماذا أعمل. قلت لها إنني مهندس بترول وعندي شقة. ابتسمت ثم سألتني من سأنتخب لمجلس الشعب.

قلت لها إنه في الحقيقة لا أرى فارقاً بين المرشحين، وإنني في الحقيقة لا أبالي بهذه الانتخابات. وهي ضيقت بين حاجبيها. قالت إنني أتكلم وكأني لا أهتم بمصلحة البلد. فأخبرتها بالحقيقة: يا «طانط» أنا لا أهتم بالسياسة. أنا شاب ناجح، مهندس، أعمل كثيراً، وأكسب كثيراً، ولدي شقة جاهزة، ومليون جنيه في البنك، ويعمل في شركتي الخاصة ما يزيد على المئتي ألف موظف. وأمي ماتت، يعني لن تكون هناك حماة لابنتك، وأبي يدير شركة في الخليج، ويرسل لي كل شهر أموالاً كثيرة، أضعها على المليون جنيه التي عندي في البنك فيتضاعف المليون ويزيد. وأنا أسافر كل صيف لأوروبا، ولذلك لا وقت عندي للسياسة.

أيوه يا ابني ولكن أي شاب مثلك لا بد أن يكون عنده وطنية وثقافة ووعي بقضية بلده. في الحقيقة أنا مستغربة هذا الكلام جدا من شاب عنده وعي مثلك.

يا طانط أنا ليس عندي وعي. أنا عندي فلوس. هذا ما أحاول أن أشرحه لك.

يا حبيبي وماله؟ فلوس ووعي. الشباب لا بد أن يكون عندهم وعي، وإلا سيعود الإخوان.

يا طانط، السيسي أنقذ مصر وخلّص مصر من الإخوان خلاص.

صحيح ولكن قد يعودون. يا ابني أنا أريد أن أزوج بنتي لواحد وطني يخاف على مصر.

طيب في الحقيقة يا طانط أنا لا أعرف المرشحين، ساعديني أنت وقولي لي من ستنتخبين.

يا ابني أنا ليس عندي صحة لهذا الكلام. أنا تعبت وعندي شغل بيت وأولاد ومسلسل أريد أن أتفرج عليه. ثم بذمتك يا بني، ما الفارق بينهم جميعاً؟ هذه كلها تمثيلية يا حبيبي. هه بقى، كتب الكتاب الجمعة الجايه؟

نص نائل الطوخي ورسم مخلوف

22 تشرين الأول 2015 ـ العدد 13201
Thursday October 22, 2015

العربي السفير

متابعات

2367 قرية مصرية محرومة من التعليم الأساسي، تشكّل ما نسبته 5.6 في المئة من القرى المصرية، وهي تتركز في محافظات شمال وجنوب سيناء ومطروح والبحر الأحمر وصعيد مصر. وقد استقبلت مدارس مصر هذا العام 19 مليوناً و280 ألف تلميذ.

لماذا تغيب غزّة عن هذه الانتفاضة؟

على الرغم من أن الهبة الشعبية الأخيرة في الأراضي المحتلة أتت لتحكم مجددا بفشل أنظمة واستراتيجيات الاحتواء والترويض الإسرائيليين للتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر، فإنها وفي الوقت نفسه، تثير تساؤلات صعبة حول آليات المواجهة الفلسطينية لسياسات الاحتلال الإسرائيلي، وحال العمل السياسي والكفاحي للفصائل الفلسطينية وأنماطه.

أول هذه التساؤلات يتعلق بدور الفصائل والقيادة الفلسطينية حيال ما يحدث أمام أعينها من انتفاض اشتعل في كل المدن الفلسطينية، وعن قراءتهم السياسية والتنظيمية لما ينبغي فعله على صعيد تأطير وتنظيم حركة الجموع الثائرة. لكن السمة الغالبة لاستجابة القيادات السياسية الرسمية والفصائلية ظلت الارتباك والتشويش والبطء في استيعاب وتائر هذه الحركة ومجاراتها. ولئن كان رد الفعل هذا متوقعا، فإنّ المتظاهرين الذين يواجهون الجنود والمستوطنين المحتلين تعففوا عن استقصاء أثر أفعال ومواقف سلطاتهم وفصائلهم المختلفة.

التساؤل الثاني: أين غزة؟ مع نهاية الحرب الأخيرة على قطاع غزة في العام الماضي، واظبت فصائل المقاومة الفلسطينية على ملء شوارع القطاع بمجسمات ولوحات كبيرة تحتوي في معظمها على صور لمقاتلين ملثمين وأسلحة متطورة يتم تصميمها عبر برامج حاسوب متواضعة، وتتضمن شعارات بصياغات ركيكة تمجّد مقاتلي هذا الفصيل أو ذاك، وتتوعّد الإسرائيليين بالموت على يد هؤلاء المقاتلين و «أسلحتهم النوعية»، حتى بات يخيّل للسائر في شوارع غزة أنّه يتصفح عبر الإنترنت مواقع لألعاب الفيديو الحربية.

وبعيداً عن التساؤل حول ماهيّة الرسالة التي من شأن هذه اللوحات والمجسمات الدعائية أن تتركها في ذهن ناظريها، وعن أثر هذا النمط التعبوي المغْرق في التصنع والادعاء على الوعي الجمعي للمجتمع الغزّي وفهمه لقضية تحرره الوطني وتصوره لدوره المفترض في المعركة، فإن هذا الخطاب الفصائلي السائد، بشكله ومضمونه الحاليين، يعكس حرفيا الفهم الذي تُقارب به قيادة فصائل «مشروع المقاومة» في غزة صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي، وفهمها أيضا لدور وموقع الجماهير الفلسطينية من هذا الصراع. فالفصائل التي استدرجت بعضها إلى سباق محموم خلال الانتفاضة الثانية عام 2000 للتسلح وجمع المقاتلين في صفوفها، ابتداءً بمحاولة مشكوك في جدواها وممكنات تحقيقها، تتعلق بالسعي لاستنساخ تجربة حزب الله اللبناني، وما رتبه تالياً هذا السباق من اقتتال في ما بينها على سلطة وهمية على الأرض، آل في النهاية إلى سيطرة طرف دون الآخر عليها، ليسخّر الطرف الفائز مقدراته العسكرية في توطيد أواصر حكمه وإخضاع الآخرين لهذا الحكم ولرؤيته لكيفية إدارة المعركة مع إسرائيل.. هذه الفصائل لم تعبأ بحقيقة أن تمدد منطق المقاومة الميليشياوي أتى على حساب كل أشكال المقاومة الأخرى، وأن حصر مقاربة هذه الفصائل للمواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي بالاشتباك الناري معه عبر تشكيلاتها المسلحة، انطوى على استبعاد للعناصر الفلسطينية الأخرى من معادلة المواجهة، ليتم اختزال معركة التحرير الوطني وفقها إلى نزاع مسلح بين إسرائيل وتشكيلات فلسطينية محددة لا تحظى بالحد الأدنى من التوافق الوطني المطلوب لفعلها المسلح، سواء لجهة شكله أو أهدافه والتكلفة التي تترتب عليه. هكذا يحيّد الجمهور الفلسطيني بفئاته ومكوناته الأخرى كافة عن دائرة التأثير والتفاعل مع المجال السياسي للمواجهة، ويُحشر في خانة المتابع السلبي للكيفية التي يتم بها تقرير مصيره هو.

طالت مفاعيل الواقع المأساوي الذي نشأ على اثر الانقسام بين فتح وحماس، المزاج الشعبي العام في كلا الشطرين المنقسمين، خالقة تباينات أفرزت جدول أعمال منفصلا لمجتمع كل شطر فيهما. فإذا كانت عناوين كالقدس والحواجز العسكرية والاستيطان والأسرى هي مفردات المجال السياسي اليومي في الضفة الغربية، وهي نفسها الشرر الذي أشعل نيران المواجهات الأخيرة في الضفة والقدس وداخل الخط الأخضر، فإن الأوضاع المعيشية البائسة التي أنتجها الانقسام في قطاع غزة قد مسخت المجال السياسي الغزّي ومفردات فعله إلى عناوين تفصيلية تتعلق بتحسين شروط الحياة تحت النير المركب للشقاق الوطني والاحتلال، الذي يحمّل الجزء الأكبر من سياساته على شمّاعات الأوضاع الشاذة للانقسام، كرفع الحصار وفتح المعابر والسماح بتحويل الرواتب والحريات العامة والخاصة للمواطنين في ظل حكم حماس، ليتم نفخ القيم الفعلية الحقيقية لهذه المطالب حتى تصبح برنامج عمل وطنيا، يتحول وفقا له كل يوم يَفتح فيه معبر رفح أبوابه أو كل مبلغ يتم تحويله من المانحين، إلى انتصار وطني يستدعي احتفالًا ولوحة ومجسما في الشارع. إلى جانب أن هذه العناوين باتت عوامل التحريك لكل تصعيد عسكري بين إسرائيل والفصائل المسلحة في غزة، وهي موضوعات أقلّ ما يقال عنها إنّها أدنى من أن تبني قاعدة لجبهة وطنية شعبية موحدة تسند هذه الفصائل في مجابهات عسكرية واسعة. وتتذرع إسرائيل لدى استخدامها أعتى أسلحتها وأشدها فتكاً، بالخطاب والادعاء الفصائلي المفرط في المغالاة بتصوير قدراته العسكرية والتسليحية. فالرواتب ليست القدس وبوابة رفح إلى سيناء ليست رام الله وعكا، كما أن الأثمان التي تكبّدها الغزّيون في حروبهم الطاحنة مع إسرائيل لا يمكن أن تعادلها مكتسبات يتم تحصيلها على صعيد الموضوعات المطروحة كبرنامج عمل ودوافع لهذه الفصائل، فكيف والحال أن أوجه السوء تتفاقم وتتعقد في أعقاب كل جولة من جولات هذه الحروب.

لذلك، فإنّ الكلفة الباهظة التي تترتب على أي عمل عسكري تقْدم عليه الفصائل انطلاقا من قطاع غزة، صار قيدا يكبلها لحد الشلل، إضافة إلى أن مجال الاشتباك الناري الميداني مع إسرائيل يضيق باضطراد حتى تكاد إمكانيته تقتصر على الأنفاق وإطلاق الصواريخ، خصوصا بعد نجاح إسرائيل في عزل نفسها عن الالتحام المادي مع الوجود الفلسطيني، سواء بفضل إعادة انتشارها العسكري حول قطاع غزة عام 2005 (بحجة خطر الصواريخ الفلسطينية في حينه) أو بفضل المناطق العازلة الواسعة التي تمتد حول حدود كيانها مع القطاع بذريعة الأنفاق التي تستخدمها المقاومة حاليا.

العزل والإغلاق المحكم لحدود القطاع (الذي دأبت إسرائيل على وصفه بـ «التنازلات المؤلمة»)، تسوّقه الفصائل الفلسطينية كإنجاز لفعلها المسلح و «تحرير لغزة» من الاحتلال، ما يفتقر على الأرض لأي برهان عليه. وهو أدى من ضمن ما أدى إليه، إلى تقويض القدرة على تنظيم أي شكل من أشكال المقاومة الشعبية. فالشعب الفلسطيني في غزة تفتك به آليات فرض الحصار وتثبيته، وشظف العيش، ويئن تحت وطأة التهشيم المستمر لوشائج ارتباطه بباقي تجمعات الشعب الفلسطيني وقضاياه الكبرى جراء حالة الانقسام القائمة بين سلطتين تمعن الأولى في التنكر له ولتضحياته، ومساومته في لقمة عيشه على ولائه لها، والمقامرة بمصائر عموم الشعب الفلسطيني وقضيتهم الوطنية في بازار مفاوضاتها العبثية، وترى الثانية القطاع وأهله كأسرى في مغامرات التموضع المتقلب من شبكة تحالف إقليمي إلى أخرى، والولع باستمرار بقائها واستئثارها بالسلطة دون أن يتبدّى في الأفق أي أمل يبرر لها هذا الاستعصاء على استعادة الوحدة والتشبث بحكم لا يُخفى على أحد أنّه بات يحرق أرصدتها ومصداقية فعلها المسلح ويثقل كاهل الناس بتحمل أعبائه.

كشفت المواجهة الأخيرة، كغيرها من المواجهات، أن القيمة الحقيقية التي يختزنها الشعب الفلسطيني هي فعله المقاوم الرافض للاحتلال والمتشبث باسترداد حقوقه. الفعل الذي يوفر أداة التعريف الهوياتية الجامعة للفلسطينيين في كل بقاع تواجدهم، والذي يستدعي، إلى جانب الإبقاء على جذوته مشتعلة، تطويره واجتراح سبل توسيع قاعدة المشاركة فيه لكل الفئات الشعبية الفلسطينية، ورفده بسائر الأشكال النضالية التي تعزز من قوته ونطاق تأثيره، بدءا بالتظاهر السلمي وانتهاء بالعمل المسلح الواعي للحدود الحقيقية لإسهامه، والمتخفف من هوس الادعاء والهيمنة. فالسلاح الذي يتحول إلى سلاسل تكبل قدرة يديه على حمل حجر يقذفه نحو عدوه وتَحول دون وصول شعب يرزح تحت الاحتلال ليغرز أظافره في وجه هذا المحتل.. ليس سوى أكوام حديد صدئة تقصم ظهر حاملها.

محمد جميل

باحث من غزة، فلسطين

حلـــم..

ميسلون فرج/العراق

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ عمران المدينة العربيّة.. تشوّهات الذات أو المسجدُ في كمونه المفهومي ـ حسن نصّور
ـ موريتانيا: أي وضع تحت السيطرة؟ ـ أحمد جدو
ـ ليبيا وأزمة المواصلات ـ أحلام البدري
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

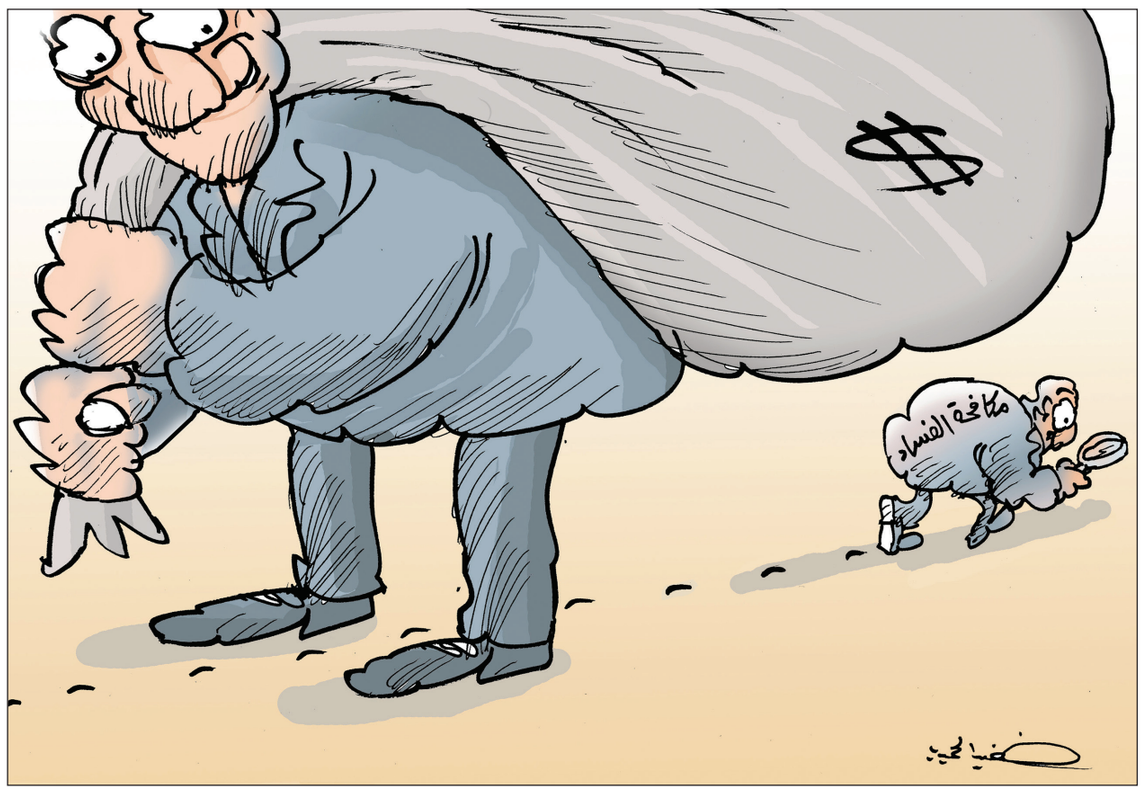

رسم خضير الحميري ـ العراق (خاص بـ«السفير العربي»)

مدونات

عن الحرّية التي لا تتجزّأ

بعضهم يضع صورة لنصب الحرية كخلفية لحياته، وربما جازف ذات مرة وخرج برفقة أصدقائه إلى ساحة التحرير للمطالبة بحريته، وربما ذكرنا مرات لا تحصى بأن الحرية تُؤخذ ولا تُمنح، ملابسه هي الأخرى توحي بتمرده، وربما كتب قصيدة ذات يوم. كل هذا لم يشفع له. فما ان يرى صورة الفلسطيني وهو يرمي بحجر صوب إسرائيل الوجه الآخر لداعش، حتى ينقلب كيانه كله وتتحول حياته إلى إشكال يصعب حله، الشتيمة حاضرة ضد الحجر الفلسطيني ليس لسبب وإنما فقط لان بعض الفلسطينيين كانوا ذات مرة مع صدام ومرة أخرى مع داعش، وهو يتناسى أو ينسى أنّ الشعب هو التاريخ أيضا، ففلسطين ليست مجموعة من الأشخاص بل هي التاريخ أيضا وكذا الأمر مع العراق ومصر وأميركا وروسيا وفرنسا. ولو كان الأمر مجرد مجموعة من الأشخاص فمن المفترض بأوروبا أن ترفض ألمانيا لأنها كانت نازية ذات يوم.

الحرية واحدة سواء في فلسطين أو العراق أو أفريقيا أو أوروبا. ومحاولة تفصيلها وفق نظرية الحاجة والمصلحة أو كرد فعل لحالة استثنائية تجعل الشخص الذي يطالب بها هنا ويرفضها هناك، مجرد كائن يعيش حالة مرضية ولا ينبغي أخذ كلامه على محمل الجد.

من صفحة سليمان جوني (فايسبوك)

موريتانيا #بلد_ينزف

لأنهم لا يطلقون النار على الفتيات اللواتي يرفضن مرافقتهن مثل بدر ولد عبد العزيز. لأنهم لا يلعبون «شبيكو» بأموال الجيش الوطني مثل أعبيدي ولد الخوماني. لأنهم لا يطلقون النار على عمال المحال التجارية بسبب الخلاف على برتقالة مثل ولد الجيرب. لأنهم فقط يحتجون سلميا على حمى وبائية أصابت الآلاف وأنهكت البلد صحيا واقتصاديا، وعلى حمى أخرى نزيفية اعترفت وزارة الصحة بحقيقتها الكاملة في رسالة لمنظمة الصحة فيما أخفت الحقيقة عن الشعب. لأنهم كرروا في وقفتهم ما نكرره يوميا في المستشفيات وسيارات التاكسي، لأنهم صوت المرضى والمحرومين والمهشمين، لأنهم وقفوا ليقولوا لا في وجه من قالوا نعم. لأنهم شرفاء أحرار لم يرضوا لأنفسهم أن يجلسوا في منازلهم أمام لوحات المفاتيح يناضلون افتراضيا فقط. لهذا ولغيره الكثير، تمّ اختطاف وسجن المناضلين: سيد الطيب ولد المجتبي، المعلوم ولد أوبك، أحمد ولد أبيه، عبد الوهاب ولد سيدي المختار، سيدي عبد الله

الذين يقبعون الآن في الجانب الأيسر السيئ الصيت من السجن المدني في نواكشوط بعد يومين من اختطافهم في مفوضيات الشرطة وإنكار وجودهم لديها وإحالتهم اليوم للسجن المدني، فقط لأنهم احتجوا على الوضع الصحي في البلد.

#موريتانيا #بلد_ينزف #يسقط_يسقط_حكم_العسكر ... المعركة مستمرة.

من صفحة Baba Ould Deye (فايسبوك)

تسويق الانتخابات

أنا شايف إن اللجنة العليا للانتخابات لازم يبقى عندها «ماركتينج ستراتيجيز» أحسن من كدة لليوم ده، يعني مثلًا ممكن يقولوا إن الدراسات أثبتت إن الإدلاء بالأصوات في الانتخابات بينشط الدورة الدموية وبيعمل كمقوي جنسي طبيعي بدون آثار جانبية، ممكن يتم عرض «باكدج» تصويت، يعني تعالى صوت أنتَ واتنين صحابك وخد بيغ ماك كومبو مع مشروب من اختيارك، أو مثلًا مع استمارة التصويت ممكن يبقى فيه «فاوتشرز» للمحلات أو المطاعم أو ديلرات الحشيش اللي في الدايرة الانتخابية، جمِّع تلات ألوان حبر من خمس دوايز مختلفة واكسب عجلة أو جمِّع خمس ألوان واكسب عربية بي إم دابليو، وممكن تتظبط بحيث إن اللون الخامس يبقى دايماً من نصيب واحد من قرايب القضاة المشرفين زي شركات الكوكا كولا ما بتعمل مع اللي شغالين فيها كده، ممكن طبعاً يعملوا ميداليات تذكارية على شكل صندوق انتخابات أو وش الرئيس كهدايا محفِّزة للناخبين، ويتعمل سحب كبير لسعيد الحظ اللي شارك في الانتخابات وهيفوز برحلة لقناة السويس الجديدة، أو هيتصور جنب مرشحه المفضل وهو نايم في البرلمان في إحدى جلسات المجلس المذاعة، وقرايبه يشوفوه على التلفزيون ويرفع إيده يشاور لهم أثناء تصويتهم على إحدى التشريعات، فرئيس المجلس يعد صوته ويتحسب موافقة.. الأفكار كتير بس محتاجة ناس بتحب البلد وبتحب الانتخابات وبتحب الصندوق وبتحب المستشار الزند.

من صفحة Moustapha Ahmed Gaber (فايسبوك)